

المرأة الجزائرية الصحراوية ورهانات التمكين - المرأة المقاوله أنموذجا -

Algerian women desert and the bets of empowerment

-The woman entrepreneurship model-

فائزة التونسي

Faiza Tounsi

أستاذة محاضرة - أ - قسم علم الاجتماع والديموغرافيا

علم الاجتماع الثقافي التربوي، جامعة عمار تليجي - الأغواط -.

صلاح الدين شعلاني

Salah ed dine Chalani

طالب باحث سنة رابعة دكتوراه - قسم علم الاجتماع والديموغرافيا

ديموغرافيا (علم السكان). جامعة علي لونيبي - البليدة ٠٢ - البليدة

الملخص

يعتبر التمكين الاقتصادي للمرأة الجزائرية من أهم القضايا التي برزت على رأس أولويات برامج الدولة الجزائرية خاصة بعد التحول إلى نمط الاقتصاد الحر، والذي تزامن مع استحداث حزمة من القوانين والبرامج الهادفة إلى تأهيل النساء، وخلق دور لهن ضمن المنظومة المجتمعية، وبالتالي محاولة تعزيز مكاتهن الاجتماعية والاقتصادية، وبرغم تلك الجهود إلا أن الواقع كشف عن عوائق كان أبرزها تدني المستوى التعليمي للإناث، وارتفاع معدلات الفقر، بالإضافة إلى النظرة التقليدية للمرأة من طرف المجتمع الذكوري المهيمن بالتحديد في المجتمع الصحراوي بالجزائر. ومن خلال ما سبق نسعى في هذه الدراسة إلى الكشف عن أهم العوائق التي وقفت عقبة دون تحقيق نجاح أولئك النسوة المقاولات

صاحبات المؤسسات الصغيرة، وكذلك للوقوف على التحديات التي واجهتها عبر مسار تأسيس المشروع لغاية نجاحه في النهاية.

الكلمات المفتاحية: المرأة، المقابولة النسوية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

Abstract:

The economic empowerment of Algerian women is one of the most important issues that have emerged as the top priorities of the Algerian state programs, especially after the transition to a liberal economy, which coincided with creation of a package of laws and programs aimed at rehabilitating women and creating their role within the community system and thus trying to enhance their social and economic status. However, the reality revealed obstacles, the most prominent of which was the low level of education of females and the high rates of poverty, in addition to the traditional view of women in favor of the patriarchal society, which is particularly dominant in the desert society in Algeria. This study reveals the most important obstacles that have hindered the success of these women entrepreneurs and the challenges that they faced through the establishment of the project until its success in the end.

Keywords: Women, Women's entrepreneurship, small and medium sized enterprises.

المدخل

يعتبر مفهوم التنمية بصفة عامة والتنمية المستدامة بصفة خاصة أحد أهم محاور الاهتمام العالمي بالقرن الحالي، وإذ لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة تحديدا بشقيها الاقتصادي والاجتماعي وكذلك الرفع من المستوى التعليمي والقضاء على الفقر وتحقيق الرفاه الاجتماعي دون إشراك المرأة وتمكينها سياسيا واقتصاديا، ومنه تمكينها اجتماعيا، لهذا أتت توصيات منتدى "التمكين الاقتصادي للمرأة في عالم العمل المتغير" تنحو في هذا الاتجاه إذ ووفقا للمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة السيدة "بومزيلي ملامبونوكا" فإن " ٧٧٠ مليون شخص بطال بالعالم غالبيتهم نساء، وأن ٧٦% من رجال العالم يتقاضون أجرا بالمقارنة مع أقل من ٥٠% من النساء اللاتي يتقاضين أجره. أما بالنسبة للعالم العربي وشمال إفريقيا فإن الفجوة بين الجنسين تتسع حيث تصل بطالة الشبابات إلى نحو ٤٤% بزيادة تقدر بضعف النسبة المسجلة بين الذكور" (١).

لهذا فدولة مثل الجزائر بعمقها العربي وانتمائها الإفريقي لا تستثنى من هذه القضية العالمية، إذ مع نهاية القرن الواحد والعشرين وفي ظروف التحولات الاقتصادية العالمية الكبرى من

اقتصادات الريع إلى النظام الرأسمالي الذي يشجع على الحرية المادية للأفراد والمؤسسات، بدأت الجزائر في عملية التحول من الاقتصاد الاشتراكي المعتمد على الريع إلى النظام الاقتصادي الأكثر تحررا، وباشرت بإصلاحات اقتصادية مواكبة لتلك المرحلة، والتي كان أبرزها "إعادة النظر في دور الدولة من منتج إلى منظم وموجه، وفسح المجال أمام القطاع الخاص، والانفتاح على السوق العالمية و تشجيع الاستثمار الأجنبي لتحرير التجارة الخارجية، ومحاولة تأسيس صناعة وطنية، وتطوير الريف وتحقيق الاكتفاء الذاتي، بالإضافة إلى تنويع الصادرات والأسواق الخارجية". ولعل أهم نقطة هي فتح مجال المنافسة أمام الخواص، والذي استلهمته من التجربة الصينية في موضوع إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

من هنا قامت الدولة الجزائرية بصياغة قوانين واستحداث آليات خاصة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي فتح المجال مباشرة للنساء الطموحات في إنشاء مؤسسات خاصة بمن تزامن مع حزمة من التشريعات لتسهيل إدماجهن اجتماعيا، من خلال توفير الوسائل الثقافية والمعنوية وبالخصوص المادية منها لتمكينهن اقتصاديا، ولعل من أهم البرامج الأكثر تطبيقا نجد " برنامج الاستراتيجية الوطنية لترقية وإدماج المرأة، خاصة في شقها الموجه لفائدة المرأة الريفية والمأكثة بالبيت، بالإضافة إلى برامج القروض الصغيرة وكذلك برامج إنشاء المؤسسات الصغيرة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ" (٢).

استنادا إلى ما ذكرنا وفي ضوء التحدي الذي يفرض نفسه على دول العالم العربي وهو استحداث صيغ متعددة تتناسب مع طبيعة عصر العولمة الذي نعيشه اليوم، يقوم بناء دراستنا وفق مجموعة من المعايير حاولنا من خلالها عدم إغفال المراحل التي تمر بها أية سيدة أعمال من خلال تراتب منطقي يحاول الإجابة والإفصاح عن مسار إنشاء المؤسسة والكشف عن المهارات التي استطن عن طريقها تحدي المجتمع الصحراوي بالجزائر. وكذلك أكبر التحديات اللاحقة واجهتها في سبيل تحقيق هدف نجاح مؤسساتهن الصغيرة واكتساب صفة سيدات أعمال خاصة بمجتمع ذكوري لم يتعود بعد على مقاسمة المرأة لأدوار الحياة الاجتماعية، ويتسم بطابع الحفاظ والنظرة التقليدية للمرأة.

إشكالية الدراسة:

أضحى من الواضح في الجزائر ملاحظة الحضور المتزايد لدور المرأة في المجتمع وفي أغلب القطاعات وعلى كافة المستويات، إذ تمكنت المرأة الجزائرية من تحقيق عدة مكتسبات مكنتها من تبوء مكانة اجتماعية معتبرة بداية من المشاركة السياسية القوية في الانتخابات البرلمانية لسنة ٢٠١٢ والانتخابات الموالية لها لسنة ٢٠١٧، حيث استطاعت الفوز ب ١٢١ مقعد من أصل ٤٦٢ (٣)، أي ما نسبته ٢٧% من مقاعد البرلمان مما جعل الجزائر تحتل المرتبة الأولى عربيا من حيث تمثيل وتمكين النساء سياسيا. وبالتالي المشاركة في صناعة القرارات الوطنية والدولية ولكن رغم هذا لا نجد انعكاس ذلك على الواقع بالقوة نفسها وبرغم القوانين والحزم التشريعية والتحفيزات خاصة التي تصب في صالح تمكين المرأة وزيادة مشاركتها في الحياة الاقتصادية وبخاصة لنمط النسوة الطموحات لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة حيث نقف على واقع شبه مغاير لما يسوق عبر بعض وسائل الإعلام وبعض الدوائر الرسمية. يرى الخبراء أن البنية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر تمارس عدة ضغوطات تتحكم وتتدخل في اختيارات المرأة الاستثمارية، مما يجعلها تتجنب بعض القطاعات التي بقيت حكرا على الرجال، وبالخصوص نلمس ضعف تواجد المقاولات النسوية بالولايات الجنوبية الصحراوية، والذي يرجع في رأينا لعدة عوامل طبيعية واجتماعية وثقافية مقارنة بمدن المضاب العليا والمدن الساحلية المقابلة لأوروبا. لهذا و من خلال كل ما تناولناه أردنا كباحثين أن نتكشف حقيقة الواقع المعيش للنساء سيدات الأعمال اللاتي استطعن التغلب على كل هذه المعوقات الثقافية والاجتماعية بالإضافة إلى العوائق المادية بدءا بفكرة تجسيد المشروع وتمويله، وفي الأخير إلى تجاوز عقبة العوائق النفسية من أفكار سلبية وتجارب محبطة سابقة. من هنا نستطيع أن نتساءل عن المعوقات التي تجاوزتها النساء سيدات الأعمال الصحراويات؟ وعن التحديات النفسية والمعنوية التي استطعن عبرها تحقيق النجاح وإثبات الذات وكذلك لعب دور اجتماعي بارز؟ وعن طموحهن المستقبلي؟

منهج الدراسة:

يعبر المنهج عن مجموعة من الخطوات المنظمة التي يتبعها الباحث، وتبعاً لذلك تتعدد طرق ومناهج البحث حسب طبيعة الدراسة وما يتناسب معها، لذلك فاختيار المنهج الأنسب للبحث يعتبر أساس نجاح إنجاز الدراسة التي توصف بالموضوعية. ولوضع تصور يسمح بدراسة تمكين المرأة الصحراوية بالجزائر فإن اختيار منهج دراسة الحالة كفيل بتحقيق الغرض، حيث يمكننا من القيام بتناول الظاهرة بطريقة تفصيلية في مجالها

الاجتماعي والإيكولوجي والثقافي من عادات وتقاليد وقيم وأفكار ومن أجل التعرّف على مجموعة من الحقائق الاجتماعية والنفسية لأولئك سيدات الأعمال.

مجتمع الدراسة:

قبل اختيارنا لعينة الدراسة قمنا بتحديد مجتمع الدراسة والذي تمّ تحديده بالنساء سيدات الأعمال اللاتي يملكن مؤسسات مصغرة بولاية الأغواط، وولاية آفلو المنتدبة، وولاية غرداية. العينة: كانت عينة الدراسة عبارة عن عينة قصدية من صاحبات المؤسسات المصغرة مع اختلاف في أصل النشاط، كما تم تحديد حجم العينة ب ١٦ سيدة أعمال أتت كالاتي: ولاية الأغواط: ٠٨ مؤسسات مصغرة.

ولاية آفلو المنتدبة: ٠٤ مؤسسات مصغرة.

ولاية غرداية: ٠٤ مؤسسات مصغرة.

أداة الدراسة وصدقها وثباتها:

تم اختيار تقنية المقابلة عوض المقياس بسبب ما تفرضه عينة الدراسة التي كانت في حدود ١٦ مفردة وبالتالي فإنّ الأداة الأكثر إفادة في هذه الحالة هي المقابلة.

حدود الدراسة:

المكانية: سيدات الأعمال بولاية الأغواط، وولاية آفلو المنتدبة وتبعدان عن العاصمة ب ٤٠٠ كم، وولاية غرداية التي تبعد عن العاصمة ب ٦٠٠ كم وجميعها تقع بالجنوب الجزائري.

الزمانية: أجريت هذه الدراسة في الفترة الزمنية الممتدة من ١٥ جوان إلى غاية ١٥ جويلية ٢٠١٧

النتائج والمناقشة:

الجدول رقم ٠١: يوضح أهم المتغيرات المرتبطة بصاحبة المؤسسة والمشروع

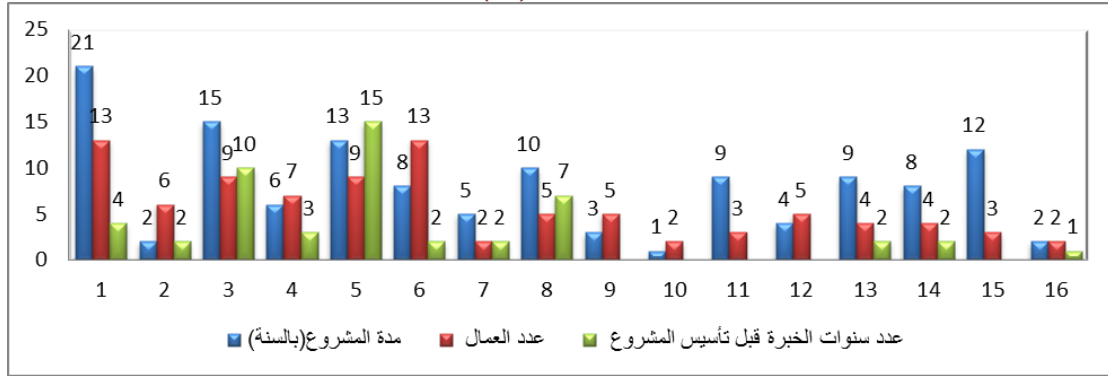
المستجوبات	نوع المشروع	نوع التمويل	المستوى التعليمي	الحالة الاجتماعية
١	مكتب دراسات هندسة معمارية	ذاتي	مهندسة معمارية	عزباء
٢	صيدلية	ذاتي	دكتوراه صيدلة	متزوجة
٣	صيدلية	ذاتي	دكتوراه صيدلة	متزوجة
٤	صيدلية+مختبر تحاليل طبية	ذاتي وأسري	دكتوراه صيدلة	متزوجة

متزوجة	ثانوي+شهادة	ذاتي	مدرسة وورشة خياطة	٥
متزوجة	جامعية	ذاتي	ورشة صناعة تقليدية	٦
متزوجة	ثانوي	ذاتي	ورشة خياطة ألبسة تقليدية	٧
عزباء	أساسي	دعم	ورشة صناعة تقليدية	٨
متزوجة	جامعية	دعم	إعادة الرسكلة غير المعدنية	٩
عزباء	جامعية+شهادة	دعم	وكالة سياحية	١٠
عزباء	ثانوي	دعم	مغسلة ملابس	١١
متزوجة	ثانوي	دعم	وكالة كراء سيارات	١٢
متزوجة	ثانوي	دعم	صالون حلاقة سيدات	١٣
مطلقة	ثانوي	دعم	صالون حلاقة سيدات	١٤
مطلقة	ثانوي	دعم	موزع لحوم وأسماك	١٥
مطلقة	ثانوي	دعم	صالون حلاقة سيدات	١٦

ملاحظة: المؤسستين الأخيرتان قد توقفتا عن النشاط لأسباب نذكرها في المناقشة.

من خلال الجدول يتضح أن المشاريع متنوعة إذ أنّ هناك ثلاث مؤسسات صيدلة، ومكتب دراسات هندسة معمارية وتعمير، ورشتين للخياطة، بالإضافة إلى ورشتين لصناعة الزرابي التقليدية(السجاد)، ومؤسسة لاسترجاع المواد غير المعدنية وإعادة رسكلتها، ومشروع وكالة سياحية، ومغسلة ملابس، ووكالة لكراء السيارات، ومؤسسة لتوزيع اللحوم والأسماك، وفي الأخير ثلاث مشاريع صالونات حلاقة سيدات. ويتضح كذلك أن ستة مشاريع مصدر تمويلها ذاتي من طرف صاحبات المؤسسات، وثمانية مشاريع مدعومة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، ومؤسسة واحدة مدعومة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القروض الصغيرة ANGEM، ومشروع واحد بتمويل ذاتي وأسري. ويلاحظ كذلك أن سبع سيدات لهن مؤهل علمي عالٍ، وثمان سيدات لمستوى ثانوي، في حين سيدة واحدة لديها مستوى أساسي.

الشكل رقم ٠١: يبين عدد سنوات الخبرة قبل تأسيس المشروع إضافة إلى مدة المشروع منذ تأسيسه وعدد العمال بالمؤسسة حاليا.



المصدر: الشكل من إعداد الباحثين اعتمادا على المعطيات

ملاحظة: عندما لا نلاحظ المستطيل الأخضر يعني هذا أن صاحبة المؤسسة لا تملك سنوات خبرة قبل إنشاء مؤسستها، والمؤسستين رقم ١٥، ١٦ ممثلتان في الرسم البياني لكنهما خارج النشاط الآن. من خلال ما تقدم حاولت هذه الدراسة إلقاء الضوء على واقع التمكين الاقتصادي للنساء خاصة نموذج سيدات الأعمال بإبراز العوائق التي تمنع تمكينهن، والتحديات التي خضنها في سبيل تحقيق النجاح، وعليه تبين أن المجتمع الجزائري والصحراوي بالأخص ذو الخلفية الاجتماعية المحافظة والتي ينظر من خلالها إلى المرأة على أنها جزء ثانوي من المجتمع بلا دور ولا أهمية غير الإنجاب وتربية الأولاد، وما يعكسه هذا من معاني التمييز الممارس على خلفية الجنس أو النوع الاجتماعي، ومن خلال موروث ثقافي يهمل المرأة مجتمعا ويعطل طاقتها ويقوم في كثير من الأحيان باستبعاد أي دور لها، ويمارس عليها أعلى درجات التحكم والسيطرة والقهر الاجتماعي، وهذا عبر آليات متوارثة عن طريق وسائل التنشئة الاجتماعية، والتي أصبحت عبارة عن آليات ضبط اجتماعي تعاقدها عليها هذا الصنف من المجتمع، وربما ليصل في كثير من حالات واقعية إلى إقصائها وحتى حرمانها من بعض الحقوق المدنية كالميراث وحق التملك. هذا المجتمع هو وريث لحقبة استعمارية دمرت النسيج الاجتماعي الوطني، وهو وريث مشاكل رافقت التحولات البنيوية الكبرى للمجتمع الجزائري وهو كذلك وريث لحقبة اضطرابات أمنية مع نهاية القرن الماضي. هذا ما استخلصناه من إجابات المستجوبات حيث صرحن بأن المجتمع غير محفز ولديه نظرة تقليدية للمرأة وتشاؤمية أكثر للمرأة العاملة حيث أهن وجدن التحفيز من خلال أسرهن عن طريق الوالدين أو الإخوة والزوج كذلك، وهذا ما يدل على الخلفية الأسرية للسيدات والتي لم تكن تنظر بنظرة تقليدية للمرأة الطموحة.

هذا من جهة ومن جهة أخرى لوحظ أن بعض من النسوة سيدات الأعمال قد واجهن صعوبات مادية في تجسيد المشروع، إذ أنشأن مؤسساتهن من مالهن الخاص حيث أهن بعن بعض ممتلكاتهن وهذا ما جعلنا

نستفسر عن عدم الاستفادة من القروض التي تمنحها الدولة فصرحن بأنها قروض ربوية. ضف إلى ذلك عدم توفر ظروف وفرص النجاح مقابل المخاطر التي تواجه مشاريعهن والذي يطلق عليه بفقدان الأمان الاقتصادي خاصة مع ضبابية السوق بالنسبة للأعمال الصناعية والتجارية والمنافسة الكبيرة للشركات الكبرى، وربما الأبرز في مسألة التمويل يلاحظ عدم تكافؤ الفرص في الحصول على تمويل بالنسبة للمرأة من خلال نمط المجتمع الذكوري، فالرجل بهذا المجتمع يستطيع أن يجد شركاء وممولين ويستطيع بناء علاقات مع مستثمرين في مقابل عدم توفر هذه الفرص للمرأة، بالإضافة إلى عائق البيروقراطية.

أما عن التحديات والرهانات التي رفعها اتجاه كل العوائق فقد أجمعن على أن الحافز النفسي أو الدافع المعنوي الذاتي والمستوى العلمي كان الأقوى والأبرز، وأن روح التحدي التي تحدهن جعلتهن يتغلبن على العديد من الصعاب، حيث صرحت إحداهن بأن "بالجهد والمثابرة والتحدي وصلت إلى تحقيق طموحي" في حين تقول أخرى بأن "الإرادة تصنع المعجزات" معللة قولها "بأنها تحددت الجميع وباعت كل ممتلكاتها وأسست مدرسة وورشة الخياطة ولديها الان ١٦ متربصة"، وأخرى تقول أن "بالإرادة والثقة في النفس استطاعت أن تحقق ما لم تحققه الكثيرات"، وتقول صاحبة وكالة السياحة بأن "معلوماتها الأكاديمية حول مجالها قد ساعدتها كثيرا، وأن كثرة سفرها للخارج مكنتها من بناء علاقات وظيفتها في صالح وكالتها السياحية"، في حين تقول صاحبة صيدلية ومختبر بأن "قوة الشخصية والهمة وروح التحدي وحب المهنة والرغبة في مساعدة المرضى" جعلها تصمد في وجه العوائق. وبالنسبة لبعضهن كان للتحفيز المادي وفي بعض الأحيان المعنوي من قبل وكالة دعم تشغيل الشباب ANSEJ الأثر الإيجابي على المشاريع. ولعل كذلك من أبرز نقاط القوة التي يمتلكونها هو درجة المهارة والتدريب فجلهن تلقين تدريبات في تخصصاتهن ماعدا صاحبات مؤسسات "وكالة السياحة، ومغسلة الملابس، ووكالة كراء السيارات". إذ تقول صاحبة ورشة الخياطة أنه "لدي مهارة كبيرة في ميدان الخياطة وأعتبر نفسي الأولى على مستوى المنطقة سواء للأبسة التقليدية أو العصرية"، وتقول أيضا "لدي ميول تعليمية أكثر من نشاط صناعي تجاري". بالإضافة إلى سؤالهم عن مكانتهم داخل الأسرة والمجتمع بعدما حققن طموحهن فقد صرحن بأن مكانتهن تعززت عائليا واجتماعيا كما تقول صاحبة صناعة الزرابي التقليدية بأن "المجتمع للأسف مجتمع مادي وقد تعززت مكانتي فيه بعد نجاح مشروع،" وصرحت صاحبة صيدلية بأن "دائرة علاقاتها قد توسعت جدا". وعليه نلاحظ أن أولئك النسوة يتميزن بوسط أسري منفتح وأزواج داعمين معنويا وحتى ماديا في بعض الأحيان يتقاسمون معهم أعباء تربية الأولاد، كما أن جلهن يتمتعن بتكوين علمي عالٍ ولديهن مهارات وتلقين تدريبات ولهن خبرة عمل قبل تأسيس المشروع، بالإضافة إلى أن العنصر المشترك بينهن هو القدرة على التحدي وتخطي كل الصعاب والعراقيل التي حالت دون تحقيق طموحهن، بمعنى آخر كان للعامل النفسي الأثر الأكبر في

مواجهة العوائق التي تحدث عنها، وقد أشرن بأن تجارهن قد ألهمن بعضا من صديقاتهن لحوض تجربة إنشاء مشاريع مصغرة مثل سيدة ورشة الخياطة والتي قالت بأن ثلاث إناث تخرجن من عندها وأسن مشاريع صغيرة. وفي الأخير وعن طموحهن المستقبلي فقد أجن بأن هن طموح التوسع خاصة بالنسبة لسيدة ورشة الخياطة إذ بينت أنها قامت بعدة معارض وطنية لتسويق منتوجها في حين صرحت سيدة الورشة التقليدية بأنها تسوق منتوجها وطنيا وكذلك بعض منه في فرنسا ويحدوها طموح ان تتوسع دوليا أكثر، أما بالنسبة لصاحبة مؤسسة تدوير اللدائن(البلاستيك) فتطمح لتطوير وتوسيع عملها وفتح شركتين أو ثلاث في هذا المجال.

أما عن أسباب فشل المشروعين وخاصة مؤسسة توزيع اللحوم والأسماك فتصرّح السيدة بأن أكبر المعوقات تبدأ من المجتمع الذي ينعدم من خلاله أي شكل من أشكال الدعم للمرأة العاملة، وخاصة الطموحة لإنشاء وإدارة مؤسسة خاصة، والذي تصفه "بغير المتحضّر" وبأنه "يدمر الطاقات خاصة النسوية"، معللة ذلك بأنها تعرضت لأنواع الألفاظ السلبية والجارحة مثل "كيف لك سياقة شاحنة، ولو أنك في بيتك أحسن لك"، إضافة لعائق البيروقراطية. وللعلم أنّ السيدة كانت تقوم بسياسة الشاحنة بنفسها ولمسافات طويلة في بعض الأحيان كما تقول، ونوه إلى أنها تعافت في فترة نشاطها مع المؤسسة العسكرية بولاية سكنها (ولاية الأغواط) وبولاية ورقلة التي تبعد عن مقر سكنها ب ٤٠٠ كم نحو الجنوب في عمق الصحراء. وبالنسبة لسيدة صالون الحلاقة فقد توقف مشروعها بسبب بُعد مكان عملها عن المنزل وتواجده بمنطقة خطيرة على حد قولها، ولأنها لا تستطيع تحويل محلها بسبب منحه إياها من طرف الوكالة الداعمة لها. لذا اضطرت لغلقه والتوقف نهائيا عن النشاط، بالإضافة لتكفلها بوالديها الكبار في السن.

في الأخير ربما النقطة الأساس في فشل بعض المؤسسات النسوية تتعلق بنوع المشروع، إذ أن المجتمع غير قادر على تقبل تواجد فئة النساء بنمط معين من المشاريع، وييدي رغبة في مقاومتها ويراها حصرا على الذكور. لهذا فإن انعكاس صورهن (النساء سيدات الأعمال) في المجتمع هو بطبيعة ونوع المشروع المراد تأسيسه.

في النهاية علينا أن نعترف بأن المجتمع الجزائري ومع بداية الألفية شهد ارتفاعا في عدد النساء المتعلمات إضافة إلى الاستقرار الاجتماعي الذي شهده وارتفاع مستوى المعيشة والاصلاحات السياسية والاقتصادية التي عرفها قد أثرت في البنى الفكرية والمادية للمجتمع وخاصة الموجهة اتجاه الرفع من قدرات النساء وتأهيلهن لكسب مكانة اجتماعية وأخذ دور بناء لتطوير الاقتصاد والمجتمع ككل ولعل من أبرز أدوات إدماج المرأة هو تمكينها إقتصاديا.

١ - الهوامش:

١ - إذاعة الأمم المتحدة، الأخبار والإعلام:

http://www.unmultimedia.org/arabic/radio/archives/238755/#.WXDRD4R_eUk

٢- وزارة الصناعة والمناجم الجزائرية <http://www.mdipi.gov.dz>

٣- المجلس الشعبي الوطني، <http://www.apn.dz>

٢- المصادر والمراجع:

١. المجلس الشعبي الوطني، <http://www.apn.dz>

٢- إذاعة الأمم المتحدة، الأخبار والإعلام:

http://www.unmultimedia.org/arabic/radio/archives/238755/#.WXDRD4R_eUk

٣- وزارة الصناعة والمناجم الجزائرية <http://www.mdipi.gov.dz>

الملاحق:

برامج وآليات دعم و أنظمة التحفيز على الاستثمار بالجزائر:

١- الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار (L'ANDI)

هي مؤسسة حكومية مسؤولة عن تسهيل وترقية ومرافقة الاستثمار وخلق المؤسسات من خلال أجهزة التحفيز التي تتمحور أساسا على إجراءات الإعفاء والتخفيض الضريبي.

٢- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: (CNAC)

يتكفل الصندوق بدعم لإنشاء وتوسيع النشاطات المخصصة للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر ٣٠ - ٥٠ سنة، والذين فقدوا وظائفهم لأسباب اقتصادية لشهر واحد. الحد الأقصى للمشروع لا يتجاوز ١٠ مليون دينار. يقدم الجهاز لأصحاب المشاريع مايلي: المرافقة أثناء جميع مراحل المشروع ووضع مخطط الأعمال. مثل القرض على شكل هبة من ٢٨-٢٩ بالمئة من التكلفة الإجمالي للمشروع. التخفيض في الفوائد البنكية.

٣- الوكالة الوطنية لتسيير القروض الصغيرة: (ANGEM)

تقوم الوكالة بتطوير "القرض المصغر" رامية إلى تنمية القدرات الفردية للأشخاص الراغبين الأخذ على عاتقهم خلق نشاطاتهم الخاصة. القرض المصغر هو إقراض يسمح بشراء تجهيز صغير ومواد أولية لبدء نشاط أو حرفة. هذا الجهاز موجه لكل مواطن يبلغ من العمر أكثر من ١٨ عاماً، شريطة أن يكون دون دخل أو لديه دخل غير ثابت وغير منتظم، وكذلك بالنسبة للنساء الماكثات في البيت. يهدف هذا الجهاز إلى الإدماج الإقتصادي والاجتماعي عن طريق خلق نشاطات لإنتاج سلع وخدمات.